مجلة كلية التراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الحادي والأربعون

30 نيسان 2025
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ.د. جعفر جابر جواد

1988

مدير التحرير

أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم
(ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

تدقيق إستمرارية وحدة الاعمال من خلال تكامل بيانات اساسي الاستحقاق والنقدي مع جودة الارباح – دراسة لِعَيِّنَة من الشركات الفندقية

سُهَاد صَبِيح الصَفَار عَلِي خَضِير عَبَّاس الفَلَاحِي

الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الإدارية- بغداد

المُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الإجراءات التي يمكن أن يعتمدها المدقق عند تقييم استمرارية وحدات الأعمال الفندقية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات جودة الأرباح المستندة إلى التقارير المالية المُعدة على أساس الاستحقاق، ومقارنتها بمؤشرات مالية مُعتمدة على الأساس النقدي. كما تتناول الدراسة اختبار الفروق الإحصائية بين المؤشرات المستخرجة وفق كلا الأساسين في تقويم أرباح الفنادق المشمولة بالبحث. وتبرز أهمية هذا الموضوع في ظل ما يواجهه قطاع الفنادق من تحديات قد تهدد استمراريته، كالتراجع في الإيرادات وانخفاض الحصة السوقية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل تلك الوحدات.

يركز البحث على تحليل المؤشرات المالية لِعَيِّنَة من الوحدات الفندقية قبل وبعد جائحة كوفيد-19، وتحديد مدى تأثيرها في تقييم الإستمرارية. وأنجزَ الباحثان الجانب التطبيقي للدراسة على فئة من الفنادق العاملة في مجال السياحة، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأنشطتها وتقييم احتمالية تعرضها لصعوبات مالية.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات، أهمها: لا توفر المعلومات المُعدة وفق أساس الاستحقاق، تصوراً كافياً حول استمرارية الوحدات الفندقية لمدة عام، نظراً لاعتمادها على تقديرات وتخصيصات ومستحقات تخضع لتقدير الإدارة وتوجهاتها. يسهم استخدام المؤشرات المالية المبنية على أساسَي الاستحقاق والنقدي في دعم عمل المدقق عند تحليل استمرارية الوحدات الفندقية. أظهرت الفنادق لِعَيِّنَة الدراسة أداءً منخفضاً نتيجة الأزمة الصحية التي أثرت على قطاعات الأعمال عامة، وقطاع السياحة خاصة. كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروق معنوية بين النسب المالية على أساس الاستحقاق وتلك التي على الأساس النقدي، مما يتطلب من المدقق أخذ هذه الفروق في الحسبان عند تقييم استمرارية وحدات الأعمال الفندقية.

الكلمات المفتاحية: المدقق، إستمرارية وحدة الاعمال، اساس الاستحقاق، الاساس النقدي، جودة الارباح.

Abstract

This study aims to review the procedures that auditors can adopt when assessing the continuity of hotel business units. This is achieved by analyzing earnings quality indicators based on accrual-based financial reports and comparing them with financial indicators based on cash accounting. The study also examines the statistical differences between the indicators extracted using both methods in assessing the profits of the hotels covered by the study. This subject is especially significant in light of the obstacles that the hotel industry is currently encountering, which could potentially jeopardize its sustainability, such as declining revenues and declining market share, which could lead to the failure of these units.

The study focuses on analyzing the financial indicators of a sample of hotel units before and after the COVID-19 pandemic, and determining their impact on continuity assessment. The researchers completed the applied aspect of the study on a group of hotels operating in the tourism sector, by analyzing data related to their activities and assessing the likelihood of their

exposure to financial difficulties. The research arrived to many results, the most significant of which are Information prepared according to the accrual basis does not provide a sufficient perception of the continuity of hotel units for a year, given its reliance on estimates, allocations, and receivables that are subject to management's discretion and direction. The auditor's work in analyzing the continuity of hotel units is facilitated by the use of financial indicators based on both the accrual and cash basis. The health crisis that impacted the tourism sector in particular, as well as the business sectors in general, resulted in the hotels in the study sample demonstrating subpar performance. The statistical analysis results indicated substantial disparities between financial ratios calculated on the accrual basis and those calculated on the cash basis, which requires the auditor to take these differences into account when assessing the continuity of hotel business units.

Keywords: Auditor, Business unit, Going concern, Accrual basis, Cash Basis, Profit Quality

المقدمة

واجه العالم في نهاية 2019 أزمة صحية، هددت الاستقرار الاقتصادي. مع ارتفاع معدل الإصابات تحولت الى كارثة صحية كان لها إنعكاس مهم على المحاسبة، إذ تزداد أعمال المدققين في ظل عدم التأكد وهو ما يؤثر في مصداقية التقارير المالية. وعلى الرغم من أن المدققين في ذلك الوقت ليسوا ضمن الخطوط الأمامية لمواجهة التهديد مباشر، إلا ان عملية التدقيق تعد من بين تلك العمليات التي شهدت تطوراً ملحوظاً ومتواصلاً إذ يلجأ إليها أصحاب المصالح لحماية حقوقهم وثرواتهم. فضلاً عن بيان إمكانية استمرار الوحدة في مزاولتها أعمالها لفترة 12 شهر القادمة. تستدعي عملية التدقيق تقويم إمكانية تعرض وحدة الأعمال لإحتمالية مواجهتها لصعوبة الإستمرار في ممارسة النشاط. مما يعني هناك ضرورة تطوير المدقق لمنهج يساعده على إتخاذ قرار التعاقد، والتخطيط للمهمة في حال القبول. بسبب هذه المسؤولية قد يتعرض المدقق للمساءلة المهنية عن العلاقة التعاقدية فضلاً عن الدعوى القضائية. مثال ذلك إصدار رأي دون الإفصاح عن أوجه عدم اليقين المتعلقة باستمرارية وحدة الأعمال في ممارسة النشاط للفترة القادمة. يمكن القول، يأتي تحديد استمرار الوحدة في نشاطها الاقتصادي من إقتران الأرباح المتحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية، بدون تلك التدفقات لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تحقيقها للأرباح. كما انها واحدة من إهتمامات الباحثين والمختصين في مجال التدقيق بتحديد مجموعة مؤشرات مبنية على اساس الاستحقاق من جهة، ومؤشرات مبنية على الاساس النقدي من جهة ثانية.

يستعرض الباحثان في البداية منهجية البحث، ومن ثم المفاهيم النظرية للبحث والتي تتضمن كل من مفهوم الإستمرارية في ادبيات التدقيق، وأساسيّ الإستحقاق والنقدي - مدخل مفاهيمي لجودة الأرباح، بعدها تم إستعراض الجانب التطبيقي للبحث حول فحص إستمرارية عدد من وحدات الأعمال في القطاع الفندقي من خلال المؤشرات المالية في ظل أساسيات الإستحقاق والنقدي، وتحليل مقارن لمؤشرات الدخل التشغيلي، والعائد على الإستثمار، والعائد على حق الملكية ومفهوم جودة الأرباح في ظل اساسي الإستحقاق والنقدي، ثم الاستنتاجات والتوصيات.

1. منهجية البحث: تتضمن الفقرات الآتية:

1.1 مشكلة البحث

يركز بعض المدققين عند تقديم خدمات إبداء الرأي على صدق وعدالة التقارير المالية التاريخية للفترة محل التدقيق، مع ضعف الاهتمام بالتحقق من قدرة الوحدات الفندقية على استمرار ممارسة أنشطتها مستقبلاً. تضطلع الإدارة بمسؤولية تقييم قدرة وحدة الأعمال على الإستمرار والإفصاح عنها، بينما يقيم المدقق الخارجي هذه القدرة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إذ تكمن المهمة الأساسية للمدقق في تعزيز مصداقية التقارير المالية التي يعتمد عليها متخذو القرارات. بناءً على ذلك، يتحمل المدقق مسؤولية تقييم استمرارية الوحدة وتضمن ذلك في تقريره.

تنبثق مشكلة الدراسة من التساؤلات الآتية:

- هل تُبنى الأرقام والنتائج الواردة في التقارير المالية على مبادئ وقبوض محاسبية تؤثر في فائدة المعلومات المتاحة لتقييم المدقق لاستمرارية وحدة الأعمال؟ وهل ويؤدي القصور في إدراك حدود هذه المعلومات إلى تقييد فعاليتها؛ نتيجة

لا اعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يستلزم إصدار أحكام تقديرية متعددة، بالإضافة إلى ضعف دقة المقارنات المحاسبية بين الوحدات بسبب تعدد البدائل الإجرائية المتاحة.

- هل يمكن للمدقق تحديد استمرارية وحدات الاعمال من خلال تحليل البيانات المحاسبية المُعدّة وفقاً لأساس الإستحقاق مقارنة ببيانات الأساس النقدي (المستخرجة من كشف التدفق النقدي)؟.

- هل توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية، ما بين الارقام المستخرجة وفق أساسي الإستحقاق والنقدي لتقويم ارباح وحدات اعمال في قطاع الفنادق عيّنة البحث، ومن ثم بيان رأي شركة التدقيق حول الاستمرارية لعام القادم؟.

2.1 أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من تركيزها على دور المدقق في فحص البيانات المالية، عند تقييم المؤشرات المتعلقة بقدرة وحدات الأعمال على الإستمرارية من خلال كيفية توظيفها للأموال. كما تسعى للتعرف على الإستراتيجيات المعتمدة لتنفيذ هذا التقييم. ويُعد تقييم قدرة وحدات الأعمال على الإستمرار من القضايا الجوهرية، نظراً لما له من انعكاسات مباشرة على مختلف الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا السياق، يبرز دور المدقق من خلال قيامه بجملة من الإجراءات المهنية التي تهدف إلى تكوين رأي مهني بشأن قدرة الوحدة على الإستمرار، وهو رأي تعتمد عليه الجهات المستفيدة من القوائم المالية في اتخاذ قراراتها.

3.1 أهداف البحث

يمكن بيان أهداف البحث بالاتي:

1. التعرف على الإجراءات التي يتعين على المدقق إتباعها عند تقييم استمرارية نشاط وحدات الأعمال الفندقية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات جودة الأرباح المستندة إلى التقارير المالية المُعدّة وفقاً لأساس الاستحقاق، ومقارنتها بالمؤشرات المالية المبنية على الأساس النقدي.

2. إجراء اختبار إحصائي لقياس الفروق بين مؤشرات الأرباح المحسوبة على أساس الاستحقاق وتلك المحسوبة على الأساس النقدي، بهدف تقييم جودة أرباح الفنادق المدرجة ضمن عيّنة الدراسة.

4.1 فرضيات البحث

بني البحث على الفرضية الآتية "يؤثر تبني المدقق لمؤشرات جودة الأرباح المقترنة بأساسي الاستحقاق والنقدي في تقييم استمرارية وحدات الاعمال" اما الفرضيات الفرعية فتنصن بالاتي:

1. تساعد مؤشرات الدخل التشغيلي، والعائد على كل من الاستثمار وحق الملكية المحاسبين وفق اساسي الاستحقاق والنقدي، المدقق في تقييم الأداء المالي لوحدات الاعمال من منظور قدرتها على الإستمرارية.

2. يساعد تحليل مؤشرات جودة الأرباح المستندة الى مفهوم الإستحقاق والنقدي، المدقق في تحديد استمرارية وحدات الاعمال عيّنة البحث.

3. لا توجد فروق معنوية ما بين أساسي الإستحقاق والنقدي عند تقييم المدقق لمؤشرات إستمرارية وحدات الاعمال الفندقية.

2. المفاهيم النظرية للبحث

2.1 نظرة تعريفية حول استمرارية وحدة الاعمال في أدبيات التدقيق

يُمثل فرض الإستمرارية أحد الفروض الرئيسة التي تُعدّ على أساسها التقارير المالية (كيسو وويجانت، 2022: 95)، وبأنّ الوحدات ستنقبى لحين تنفيذ الاعمال ومقابلة الالتزامات دون أن يكون هناك هدف للتصفية (Bagshaw, 2013: 302). حَمَلت معايير التدقيق، الإدارة مسؤولية الإفصاح عن الإستمرارية من خلال التقارير المالية (Louwers et al., 2021: 509)، وتحليل العوامل المحيطة بالربحية، وبرامج تسديد الديون، والمصادر المحتملة (جمعة، 2012: 169). نتيجة تكرار حالات افلاس شركات، إصدارت المنظمات المهمة بالتدقيق معايير تلزم المدقق بفحص صحة الإستمرارية

عند تقديم خدمات ابداء الرأي (IAASB, 2020: 592). فإذا ما توصل إلى قناعة بعدم قدرة الوحدة على الإستمرار ينبغي تقديم رايه حول ذلك (قندوس، 2017: 20). كما واكد معيار ISA570 ضرورة تقييم الإستمرارية لمدة لا تتجاوز 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ عن التقارير المالية (حنان، 2021: 37). من خلال الاتي:

1. الحصول على أدلة تدقيق حول إعتقاد فرض الإستمرارية في إعداد وعرض التقارير المالية، واستنتاج إذا ما كان هناك شك حول قدرة وحدة الاعمال على الإستمرار (Socol, 2010: 295). إذا ما استنتج المدقق بأنه لا توجد مؤشرات تشير الشك في صحة فرض الإستمرارية، عليه إصدار تقرير نظيف (Carson et al., 2013: 358-359). إذا ظهر للمدقق أن هناك مؤشرات تشير الشك في ملاءمة فرض الإستمرارية، يتوجب عليه الطلب من الإدارة أن تقدم ما لديها من خطط مستقبلية تخفف الظروف المثيرة لهذا الشك (Arens et al., 2017: 56) فإذا ما أستنتج في ضوء هذه الخطط بأن عوامل الشك قد زالت (الرحيم، 2020: 36)، عليه حينئذ أن يطلب من الإدارة توفير الإفصاح الكافي عن هذه الخطط، بعد ذلك يتوجب على المدقق إصدار تقرير نظيف حول الإستمرارية (Lauwers et al., 2021: 510)، أما إذا لم توفر الإدارة هذا الإفصاح، يتوجب حينئذ إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي ايهما انسب (Menon & Williams, 2010: 2076-2077).
2. مناقشة خطط الإدارة حول الاقتراض، أو إعادة هيكلة الديون، أو تخفيض النفقات، أو زيادة رأس المال.
3. تحليل التدفقات النقدية (Lauwers et al., 2021: 142)، ومقارنة بيانات متوقعة لفترة سابقة مع النتائج التاريخية، والبيانات المتوقعة للفترة الجارية مع النتائج الفعلية لفترة تاريخية (شريقي، 2016، 230).
4. تقييم الإستمرارية من خلال أخذ المدقق نفس الفترة التي إعتدتها الإدارة في التقييم، بموجب إطار إعداد التقارير المالية وبموجب القوانين واللوائح (Kaussar et al., 2009: 214). إذا ما تبين أن الإدارة استخدمت مدة أقل من 12 شهراً، فعليه الطلب من الإدارة توسيع المدة لتصبح 12 شهراً اعتباراً من تاريخ التقارير المالية (الامين، 2016: 57).

تبرز أهمية فحص استمرارية وحدات الاعمال، من خلال الاتي:

1. حماية مستخدمي القوائم المالية. يُمكن المستثمرين والدائنين والمساهمين من اتخاذ قرارات مالية بناءً على الوضع المستقبلي المحتمل للوحدة (كيسو وويجانت، 2022: 44)، عندما يصدر المدقق تحذيراً متعلقاً بالإستمرارية (Arens et al., 2017: 56)، فإنه يُنبه المستخدمين الخارجيين (كمستثمرين، دائنين، وغيرهم) إلى أن هناك احتمالية أن تفشل الشركة في البقاء خلال الفترة القادمة ما لم تتغير ظروفها (Kaussar et al., 2009: 217).
2. تعزيز الشفافية والمصداقية. يضيف مزيداً من الثقة على القوائم المالية، خاصة إذا تم الإفصاح عن المخاطر الجوهرية المتعلقة بالإستمرارية.
3. الامتثال للمعايير المحاسبية والتدقيقية. يُعد معيار التدقيق الدولي (ISA 570) الخاص بالإستمرارية، واحد من المعايير الملزمة للمدقق بتقييم هذه المسألة والإفصاح عنها (Trana & Alfiero, 2019: 9).
4. الإنذار المبكر للمخاطر. يساعد مجلس الإدارة والإدارة على اتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب إذا ظهرت مؤشرات تهدد استمرارية العمل (كساب، 2024: 438).
5. تجنب المساءلة القانونية للمدقق. من خلال الالتزام بفحص موضوعي وموثق، يحد المدقق من المخاطر القانونية الناتجة عن إغفال مؤشرات الخطر (Koh & Low, 2004: 463).

2.2 أساساً الإستحقاق والنقدي - مدخل مفاهيمي مُقارن

يتطلب أساس الإستحقاق اعترافاً بالمعاملات الاقتصادية عند حدوثها، بينما يركز الأساس النقدي على توقيت حدوث التدفقات النقدية (كيسو وويجانت، 2022: 96). توفر معلومات صافي الدخل وفقاً للإستحقاق، صورة أوضح عن الأداء التشغيلي مقارنة بمعلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية الحالية. إلا أن الآثار النقدية لأنشطة الأرباح تقدم رؤى قيّمة لا يمكن الحصول عليها مباشرة من بيان الدخل (Spiceland et al., 2023:1212)

تظهر ضرورة تكامل العلاقة بين صافي الدخل وصافي تدفق نقد الأنشطة التشغيلية في حال التحوّل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي، عن طريق استبعاد آثار معاملات تتضمنها قائمة الدخل ولا تنتج زيادة أو نقصان في النقد.

يكون التدفق النقدي التشغيلي عند إستعماله كمقياس، أقل عرضة للتشويه مقارنة مع صافي الدخل المحاسبي، وذلك كنتيجة لإعتماد أساس الإستحقاق المُنتج لرقم الدخل على مؤجلات، وتقديرات، وتخصيصات، وهذه تخضع الى الحكم الشخصي مقارنة مع ما يدخل في تحديد التدفق النقدي عن العمليات التشغيلية. يترتب على ذلك إحتتمالية أن تكون أية وحدة أعمال ذات صافي دخل مرتفع وتدفق نقدي منخفض، قد طبقت أسلوباً للاعتراف بالدخل أو معياراً لإستحقاق المصاريف بطريقة تثير شكوكاً بوجود تحريفات مادية (Wajar et al., 2020: 688-689).

2.3 مفهوم جودة الارباح

يزعم بعض الباحثين أن إدراج بنود غير متكررة في الأرباح المعلنة يقلل من جودتها، على الرغم من الالتزام بالإجراءات المحاسبية المقبولة عموماً. وهذا يتعارض مع وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية والمدققين، الذين يؤكدون أن الأرباح تكون ذات جودة جيدة عندما يتم الكشف عنها وفقاً لمبادئ المحاسبة، وخالية من التحريفات المادية (الغش، الخطأ).

على الرغم من اعتبار جودة الأرباح ركيزة أساسية عند تقييم الملاءة المالية لوحدات الاعمال (Afifa et al., 2020: 503)، فإن العديد من مستخدمي التقارير المالية بمن فيهم المستثمرون والمقرضون، يركزون على إجمالي الأرباح كما ترد في قائمة الدخل، التي لا توفر تصوراً دقيقاً عن خصائص تلك الأرباح (مجي، 2019: 428)، لا سيما عند تجاهل أثر بنود المستحقة، التي قد تسهم في اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية خاطئة (McNichols, 2002: 62).

تباينت التفسيرات المطروحة لمفهوم جودة الأرباح، ضمن اتجاهين: الأول الإستمرارية. يربطها بالقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Richardson, 2001: 50) انطلاقاً من الفرضية التي تشير أن الأرباح ذات الطبيعة المستمرة تُعد أكثر موثوقية للمستثمرين (Demmer, 2015: 3). وبما أن الأرباح تضم عناصر نقدية ومستحقة، فإن التدفقات النقدية تُعد مكوناً أكثر دلالة على الجودة من المستحقات (حمدان، 2012: 268). وفي هذا السياق هناك من يرى بانها الدرجة التي تستمر بها الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية (Penman, 2002: 3)، وقدرة الأرباح الحالية على تمثيل الأداء الحالي والمستقبلي لوحدة الاعمال (Hermanns, 2006: 5). الاتجاه الثاني الخلو من التلاعب المحاسبي. تتحدد جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح (Jim-Suleiman & Ibiameke, 2021, 2)، ويُستدل على انخفاض الجودة بزيادة حجم المستحقات التقديرية بهدف تحسين المظهر المالي لوحدات الاعمال (Healy & Wahlen, 1999: 372). وراي آخر ينظر لها من زاوية ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية (Takhtaei & Karimi, 2013: 216) فقد عرفت بأنها كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى (Demerjian et al., 2006: 4).

تتأثر جودة الأرباح بالمنهجية المحاسبية المتبعة، ويؤدي اختلاف القياس إلى تباين تقييم جودة أرباح وحدة الاعمال (Penman & Zhang, 2002: 239). بالإضافة إلى اختلافات التوجهات بين مستخدمي التقارير المالية، إذ تتباين تصوراتهم لمفهوم الجودة تبعاً لاختلاف مصالحهم (Arian, 2024: 6). يرى البعض وجود عناصر غير متكررة أو استثنائية يضاعف من جودة الأرباح (Richardson et al., 2001: 63). في حين يرى آخرون أن الالتزام بالمعايير المحاسبية يُعد معياراً كافياً لضمان جودة الأرباح (Francis et al., 2004: 972). أما الدانتون، فيركّزون على قدرة الأرباح على التحول لتدفقات نقدية فعلية، وهو مؤشر للسيولة وسداد الديون (Parida & Mahadik, 2023: 23). بينما يولي المساهمون اهتماماً بالأرباح كمؤشر عن الأداء الفعلي للإدارة (Chada & Varadharajan, 2024: 252).

3. تطبيق تدقيق الإستمرارية من خلال المؤشرات المالية

يمكن تدقيق استمرارية وحدات الأعمال من خلال العمل على محاور عديدة وكالاتي:

3-1 فحص إستمرارية وحدات الاعمال من خلال المؤشرات المالية في ظل أساسي الإستحقاق والنقدي

يستعمل عدد من المدققين تحليل المؤشرات المالية لأغراض تقييم استمرارية الوحدة. وكذلك عند تصميم الاختبارات الجوهرية وجمع الأدلة. وتجدر الإشارة الى اعتماد صحة التحليل على صحة معلومات التقارير المالية.

يعرض هذا القسم تحليلاً لمؤشرات أساسي الإستحقاق والنقدي في اربع وحدات عاملة في قطاع الفنادق من اصل 7 وحدات، إذ تم إيقاف ثلاثة من الوحدات بسبب عدم الإفصاح عن بياناتها في منصة سوق العراق للأوراق المالية. تضم

وحدات الاعمال الفندقية عيّنة البحث (فندق بابل، فندق بغداد، فندق عشتار، فندق المنصور) لتحديد الإستراتيجية، باستعمال تقارير مالية سنوية عن السنوات (2016-2022). إذ سيتم تحديد ومتابعة تحليل الإستراتيجية من خلال تحليل الفروق مابين محتوى المعلومة المُعدة وفق أساس الإستحقاق، وتلك المُعدة على الأساس النقدي. وكالاتي:

أ. إستخراج مؤشرات مالية لعناصر قوائم مالية وفقاً لأساس الإستحقاق.

ب. إستخراج مؤشرات مالية لعناصر قوائم مالية وفقاً للأساس النقدي.

ج. تحديد الفروقات بين مؤشرات الأساسين وتحليلها.

3-2 تحليل مُقارن لمؤشرات الدخل التشغيلي، والعائد على الاستثمار، والعائد على حق الملكية ومفهوم جودة الارباح في ظل اساسي الإستحقاق والنقدي

1. نسبة الدخل التشغيلي وفقاً لأساس الإستحقاق

تؤشر نسب الدخل التشغيلي وفقاً لأساس الإستحقاق للوحدات عيّنة البحث، الظاهرة في الجدول (1)، الاتي:

- فندق بابل: اتخذ صافي المبيعات الفندق اتجاهها تصاعدياً للسنوات (2016-2019)، ثم هبط هبوطاً حاداً سنة 2020، يمكن تبرير ذلك كنتيجة لانتشار Covid-19، ثم عاود الارتفاع سنة 2021 وانخفض بصورة طفيفة عام 2022. والوصف التحليلي نفسه يسري على صافي الدخل التشغيلي ولنفس السنوات، إذ اخذ بالارتفاع عدا سنة 2020 هبط الى 1,974 مليون. يمكن القول ان هذه المؤشرات تدل قدرة الفندق على الإستمرارية للسنوات القادمة.

- فندق بغداد. لم يتخذ صافي المبيعات الفندق، اتجاهها تصاعدياً للسنوات (2016-2019)، إذ كان يمتاز بالهبوط حتى سنة 2020 ثم عاود الارتفاع سنة 2021 و 2022. اما صافي الدخل التشغيلي فاتخذ مسار متذبذب بين الارتفاع والانخفاض للسنوات (2016- 2019)، ليحدث الانخفاض الاقوى عام 2020، وانعكس سلبياً على نسبة صافي الدخل التشغيلي واثّر على تقييم الفندق في القدرة على الإستمرار. لتعاود المؤشرات الارتفاع والتحسن الطفيف في السنوات 2021، و 2022. يمكن القول هناك سعي من قبل الفندق لتحسين المؤشرات المالية التي تدل على إستمراريتها للأعوام القادمة.

- فندق عشتار: يرى الباحثان ان مؤشرات فندي عشتار والمنصور كانت متقاربة الى حد ما. كانت نتائج صافي المبيعات لفندق عشتار جيدة في السنتين (2017- 2018)، الا انها انخفضت واستمرت في السنوات (2019- 2022) وهذا مؤشر على ضعف الاداء، والصعوبة في الإستمرار بممارسة النشاط.

- فندق المنصور. اتخذ مبلغ صافي المبيعات لفندق المنصور اتجاهها تصاعدياً للسنوات (2016-2019)، ثم تحقيق الخسارة سنة 2020، واستمر الفندق في تحقيق الخسارة للأعوام التي تليها اي عامي 2021 و 2022. كذلك يسري الحالي على تفسير صافي الدخل التشغيلي الذي امتاز بالهبوط المستمر طيلة سنوات البحث مما ولد الخسارة.

يمكن القول، ان فندي عشتار والمنصور تعكس مؤشراتهم المالية صعوبة قدرة الفندقين على الإستمرار لفترة القادمة.

الجدول (1) نسبة الدخل التشغيلي وفقاً لأساس الإستحقاق (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

فندق بابل							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
4,739	5,298	2,226	4,481	3,732	2,895	1,182	صافي المبيعات (1)
4,115	4,759	1,974	3,845	3,201	2,328	981	صافي الدخل التشغيلي (2)
86.83	%89.83	88.68	85.80	%85.77	80.41	82.99	نسبة الدخل التشغيلي الى صافي المبيعات (2) ÷ (1)
%		%	%		%	%	
فندق بغداد							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
2,514	2,500	1,273	2,595	2,583	4,639	7,551	صافي المبيعات (1)

2,225	2,226	999	2,384	2,160	2,180	3,427	صافي الدخل التشغيلي (2)
88.50	%89.04	78.47	91.86	%83.62	46.99	45.38	نسبة الدخل التشغيلي الى
%		%	%	%	%	%	صافي المبيعات (2) ÷ (1)
فندق عشتار							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
832	1,664	1,900	7,204	9,358	9,063	2,690	صافي المبيعات (1)
(1893)	(2,210)	(1,753)	420	3,017	1,200	2,014	صافي الدخل التشغيلي (2)
%2.27-	%1.32-	%92.2-	%5.83	%32.24	13.24	74.87	نسبة الدخل التشغيلي الى
					%	%	صافي المبيعات (2) ÷ (1)
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
5,645	4,190	2,332	5,374	6,726	6,361	4,839	صافي المبيعات (1)
1241	(395)	(1,017)	971	854	1,838	804	صافي الدخل التشغيلي (2)
21.98	%9.42-	-	%18	12.69	%28.89	%16.62	نسبة الدخل التشغيلي الى
%		43.61		%			صافي المبيعات (2) ÷ (1)

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

2. نسبة التدفق النقدي التشغيلي

يعد التدفق النقدي التشغيلي مؤشراً بالغ الأهمية للأداء المالي للعمليات التجارية الأساسية للفندق، وبالتالي هو مقياس لمقدار النقد الناتج عن العمليات التجارية العادية، ويشير كذلك إلى ما إذا كان بإمكان الشركة توليد تدفق نقدي إيجابي كافٍ للحفاظ على عملياتها وتميئتها، أو قد يكون من الضروري تأمين التمويل الخارجي من أجل زيادة رأس المال. يبين الجدول (2) قيمة التدفق النقدي المبيعات فضلاً عن نسبة التدفق النقدي التشغيلي وكالاتي:

- فندق بابل: حقق الفندق اعلى صافي تدفق نقدي خلال عام 2021، إذ لغت 6,526 مليون دينار وبنسبة بلغت (213%). كما ان اعلى نسبة تدفق نقدي تشغيلي تحققت عام 2016 بنسبة (216%) على الرغم من هذا العام لم يحقق فيه اعلى صافي تدفق نقدي؛ وانما كان بسبب انخفاض المبيعات إذ بلغت (1,182) مليون دينار والتي تعد الادنى خلال المدة.

- فندق بغداد. حقق الفندق اعلى تدفق تشغيلي عام 2017 بنسبة 44.89%، والجدير بالذكر نسب تدفق نقد تشغيلي ذات قيمة موجبة، عدا عام 2020 حقق الفندق قيم سالبة بسبب الجائحة الصحية. وحقق الفندق في عام 2022 نسبة تدفق تشغيلي 80.70%، كان سبب ارتفاع النسبة هو الانخفاض في المبيعات وليس التحسن في صافي التدفق للنقد التشغيلي. بصورة عامة تمكن الفندق اجتياز جائحة Covid-19. بناء على ما ذكر سابقاً يرى الباحثان إمكانية سداد الفندق للالتزامات المستقبلية.

- فندق عشتار: بلغت ادنى نسبة لاصافي التدفق النقدي التشغيلي (- 52.11 %) عام 2020، إذ ظهرت النسبة سالبة؛ بسبب القيمة السالبة لاصافي التدفق النقدي التشغيلي للفندق وكذلك الحال في 2017 و2021. وهو ما يظهر صعوبة تسديد الالتزامات والإستمرار والنمو في المستقبل القريب.

- فندق المنصور: بالرغم من انخفاض نسبة صافي التدفق النقد التشغيلي انها كانت موجبة عدا عام 2020، مما يعكس حاجة الفندق لإعادة النظر في السياسة المتبعة للفندق حول صافي التدفقات النقدية. يمكن القول، يستطيع الفندق تسديد بعض الالتزامات إستناداً للمؤشرات المعروضة.

الجدول (2) نسبة التدفق النقدي التشغيلي وفقاً للأساس النقدي (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنوات							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	نسبة التدفق النقدي التشغيلي

فندق بابل							
5,567	6,526	2,082	5,865	3,823	2,304	2,557	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
4739	5,298	2,226	4,481	3,732	2,895	1,182	صافي المبيعات (2)
%117	%123	%93.53	%131	%103	79.59	%216	نسبة التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1) %
فندق بغداد							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
2,029	229	86-	2,227	1,738	2,856	394	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
2,514	2,500	2,332	5,374	6,726	6,361	4,839	صافي المبيعات (2)
80.70	%9.16	%3.68-	41.44	%25.84	44.89	%8.14	نسبة التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1) %
%			%		%		
فندق عشتار							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
13	(246)	(990)	35	34	1,409	121	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
832	1,664	1,900	7,204	9,358	9,063	2,690	صافي المبيعات (2)
%1.56	%14.78-	%52.11-	%0.49	%0.36	-	%4.49	نسبة التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1) %
					%15.5		
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
1,359	(196)	712	1,176	1,616	89	965	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
5,645	4,190	2,332	5,374	6,726	6,361	4,839	صافي المبيعات (2)
24.07	%4.68-	%30.53	21.88	%24.03	%1.4	19.94	نسبة التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1) %
%			%			%	

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

3. نسبة العائد على الاستثمار وفقاً لاساس الاستحقاق

يعد مقياس معدل العائد على الاستثمار واحدة من اهم مقاييس الربحية والتي تدل على قدرة الشركة على توليد الارباح من الاموال المخصصة للاستثمار (اجمالي الموجودات). يبين الجدول (3) الاتي:

- فندق بابل. حقق الفندق قيم موجبة فيما يخص العائد على الاستثمار اذ بلغت اعلى قيمة سنة 2022 (28.22%)، بسبب ارتفاع صافي الدخل الشامل والذي يعد الاعلى بين السنوات الخاضعة للتحليل، نفس الوقت تصاعد الاستثمار في الموجودات عن الاعوام السابقة.

- فندق بغداد. كانت نسبة العائد على الاستثمار تتأرجح بين (21%-24%)، اما اقل نسبة فكانت عام 2020 6%، يأتي بعدها عام 2022 20% بالرغم من تحسن صافي الدخل الشامل بعد جائحة Covid-19 الان ان هناك ارتفاع في قيمة الموجودات. يمكن القول يستطيع الفندق الإستمرار في تحسين المؤشرات المالية واستعادة قدرته على ممارسة النشاط.

- فندق عشتار. حقق الفندق نسبة عائد على الاستثمار بقيمة موجبة بين عامي 2017 و2019، كانت اعلى نسبة للعائد 6%. اما السنوات اللاحقة فقد حقق فندق عشتار عائد على الاستثمار بقيمة سالبة بسبب تحقيق الخسارة في صافي الدخل الشامل. اذ يتبين ان فندق عشتار قد حقق الخسارة بين الاعوام 2020 و 2022 بقيمة (-1,906) و (-1,418) على التوالي.

- فندق المنصور. وبنفس الحال بالنسبة لفندق المنصور حقق قيم موجبة بين (1.04% - 24.73%) بين الاعوام 2016 – 2019، وقيم سالبة للعائد على الاستثمار بقيمة (-23.19%) و(-12.71%) على التوالي للأعوام 2020 – 2021، اما عام 2022 فقد حقق عائد موجب بمقدار 16.62% بسبب تحقيق صافي دخل موجب والارتفاع بحجم الموجودات وهو ما يعكس امكانية سعي الفندق للتعافي من تأثير جائحة Covid-19.

جدول (3) نسبة العائد الى الاستثمار وفقا لاساس الاستحقاق (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

فندق بابل							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
5,391	4,731	1,933	4,145	3,059	2,181	936	صافي الدخل الشامل (1)
19,102	18,291	15,598	16,880	11,625	8,021	5,625	مجموع الموجودات (2)
%28.22	%25.87	%12.39	%24.56	%26.31	%27.19	%16.64	نسبة العائد على الاستثمار (1)÷(2)
فندق بغداد							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
2,204	2,111	612	2,386	2,170	1,895	1,949	صافي الدخل الشامل (1)
10,729	9,716	9,516	9,691	9,071	8,936	9,189	مجموع الموجودات (2)
%20.54	%21.72	%6.43	%24.62	%23.92	%21.20	%21.21	نسبة العائد على الاستثمار (1)÷(2)
فندق عشتار							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
(1,418)	(1,261)	(1,906)	364	2,574	561	1,653	صافي الدخل الشامل (1)
38,730	40,875	41,764	42,082	41,101	38,308	40,653	مجموع الموجودات (2)
%3.66-	%3.09-	%4.56-	%0.86	%6.26	%1.46	%4.07	نسبة العائد على الاستثمار (1)÷(2)
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
940	(554)	(1,104)	757	145	1,185	50	صافي الدخل الشامل (1)
5,555	4,358	4,761	5,532	5,026	4,791	4,830	مجموع الموجودات (2)
%16.92	%12.71-	- %23.19	%13.68	%2.87	%24.73	%1.04	نسبة العائد على الاستثمار (1)÷(2)

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

4. نسبة العائد على الاستثمار وفقا لأساس النقدي

يوضح الجدول (4)، ان العائد على الاستثمار وفقاً للدخل التشغيلي قد تطابقت نتائجه مع العائد على الاستثمار وفقاً للاستحقاق.

- فندق بابل. يبين الجدول (4)، تحقيق فندق بابل نسبة العائد الى الاستثمار من التدفق النقدي التشغيلي تراوح بين (13.35% - 29.14) في الاعوام 2022-2020 و(45.46%) في العام 2016، وهذا يوضح تحقيق عام 2016 اعلى نسبة عائد على الاستثمار للفندق، وهي اعلى قيمة سجلت خلال المدة ولعينة الدراسة كافة.

- فندق بغداد. حقق الفندق قيم موجبة للعائد على الاستثمار وفقاً للأساس النقدي عدا عام 2020، إذ كانت القيمة سالبة (-0.90%)؛ بسبب الانخفاض الحاد في التدفق النقدي التشغيلي.

فندق عشتار. حقق فندق عشتار خسارة متتالية في العائد على الاستثمار وفقاً لاصافي الدخل التشغيلي للعاميين 2020 و2021، وبقيم (-2.37%) و(-0.60%) على التوالي.

- فندق المنصور. حقق قيمة سالبة عام 2021 بنسبة (-4.94%)، وقيماً موجبة لبقية الأعوام.
جدول (4) نسبة العائد الى الاستثمار من التدفق النقدي التشغيلي (المبالغ بملايين الدينار العراقية)

فندق بابل							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
5,567	6,526	2,082	5,865	3,823	2,304	2,557	صافي التدفق النقدي تشغيلي (1)
19102	18,291	15,598	16,880	11,625	8,021	5,625	مجموع الموجودات (2)
%29.14	35.68 %	13.35 %	34.75 %	%32.88	28.72 %	45.46 %	نسبة العائد الى الاستثمار من التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1)
فندق بغداد							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
2,029	229	86-	2,227	1,738	2,856	394	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
10,729	9,716	9,516	9,691	9,071	8,936	9,189	مجموع الموجودات (2)
%18.91	%2.35	- %0.90	22.98 %	%19.15	31.96 %	%4.29	نسبة العائد الى الاستثمار من التدفق النقدي التشغيلي (2) ÷ (1)
فندق عشتار							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
13	(246)	(990)	35	34	1,409	121	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
38,730	40,653	41,764	42,082	41,101	38,308	40,653	مجموع الموجودات (2)
%0.03	%0.60-	- %2.37	0.083 %	%0.082	- %3.68	%0.29	نسبة العائد الى الاستثمار من التدفق النقدي التشغيلي (1) ÷ (2)
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
1359	(196)	712	1,176	1,616	89	965	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
5,555	4,358	4,761	5,532	5,026	4,791	4,830	مجموع الموجودات (2)
%24.64	%4.49-	14.95 %	21.26 %	%32.15	%1.86	19.98 %	نسبة العائد الى الاستثمار من تدفق النقدي التشغيلي (1) ÷ (2)

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

5. نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس الاستحقاق

يوضح هذا المقياس قدرة الفنادق على توليد الارباح من اموال المالكين او المساهمين ويتبين من الجدول (5)، تذبذب نسب العائد على حق الملكية وفقاً لأساس الاستحقاق نتيجة تذبذب صافي الدخل الشامل. ويتضح من الجدول ايضا ان هناك تذبذب في مجموع حقوق الملكية بالنسبة للفنادق ، مما انعكس على تذبذب نسب العائد الى حقوق الملكية وفقاً للاستحقاق.

- فندق بابل. تراوحت نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً لأساس الإستحقاق ما بين (21.45% و 50.36%). حقق الفندق اعلى نسبة للعائد على حق الملكية سنة 2017، إذ بلغت 50.36%؛ بسبب ارتفاع صافي الدخل الشامل وحق الملكية. اما اقل نسبة فكانت عام 2020؛ بسبب الانخفاض الحاد في صافي الدخل الشامل الذي حقق 1,933 مليون والذي يعد اقل صافي دخل خلال فترة الدراسة. مع ذلك تدل المؤشرات الى استمرارية تعافي الفندق للفترات القادمة.

- فندق بغداد. تراوحت نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً لأساس الإستحقاق ما بين (30.02% و 6.16%). حقق الفندق اعلى نسبة للعائد على حق الملكية سنة 2019، إذ بلغت 30.02%؛ بسبب ارتفاع صافي الدخل الشامل 2,386 مليون دينار. اما اقل نسبة فكانت عام 2020 6.16%؛ بسبب الانخفاض الحاد في صافي الدخل الشامل الذي حقق 612 مليون والذي يعد اقل صافي دخل خلال فترة الدراسة. مع ذلك كانت جميع نسبة العائد الى حقوق الملكية موجبة ويمكن للفندق الإستمرارية، بالرغم من انخفاض المؤشرات اذا ما قورنت بفندق بابل، مع بذل الجهد للتحسين.

- فندق عشتار. تراوحت نسبة العائد الى حقوق الملكية لفندق عشتار ما بين (-13.64% و 19.93%). من خلال الجدول (5)، يُلاحظ تحقيق الفندق لقيم سالبة؛ بسبب الخسارة التي حققها الفندق للأعوام 2020، 2021، 2022. يمكن القول تكرار تحقق الخسارة في صافي الدخل الشامل امر يضر بقدرة الفندق على الإستمرار للفترات اللاحقة، إذ ينبغي إعادة النظر بالايادات والعمل على تحسينها مع تخفيض المصاريف.

- فندق المنصور. تراوحت نسبة العائد الى حقوق الملكية لفندق المنصور ما بين (-18.61% و 38.8%). من خلال استعراض نسبة العائد الى حقوق الملكية يُلاحظ تحقيق الفندق نسبة سالبة في عامي 2020 و 2021؛ بسبب تأثير جائحة Covid-19. وقد استطاع الفندق عام 2022 من تحقيق صافي دخل شامل بقيمة 940 مليون دينار. يمكن القول هناك امكانية لتحسين المؤشرات المالية للأعوام القادمة مع رفع حظوظ الفندق في تحقيق الإستمرارية.

جدول (5) نسبة العائد الى حق الملكية وفقاً لاساس الاستحقاق (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

فندق بابل							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الدخل الشامل (1)	936	2,181	3,059	4,145	1,933	4,731	5,391
حقوق الملكية (2)	2,532	4,331	7,393	11,550	9,012	10,412	12,631
نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	36.97%	50.36%	41.89%	35.89%	21.45%	45.43%	42.68%
فندق بغداد							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الدخل (1)	1,949	1,895	2,170	2,386	612	2,111	2,204
حقوق الملكية (2)	7,056	7,145	7,529	7,947	6,640	8,755	9,865
نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	27.62%	26.52%	28.82%	30.02%	6.16%	24.11%	22.34%
فندق عشتار							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الدخل الشامل (1)	1,653	561	2,574	364	(1,906)	(1261)	(1418)

7,823	9,242	10,500	13,280	12,915	10,340	11,703	حقوق الملكية (2)
%18.12-	%13.64-	-	%2.74	%19.93	%5.43	%14.12	نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
940	(554)	(1104)	757	145	1,185	50	صافي الدخل (1)
3,846	2,976	3,382	4,207	3,332	3,054	1,941	حقوق الملكية (2)
%24.44	%18.61-	-	%17.99	%4.35	%38.80	%2.58	نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

6. نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي

يوضح هذا المقياس قدرة الفنادق على توليد تدفق نقدي تشغيلي من اموال المالكين او المساهمين ويتبين من الجدول (6)، هناك تذبذب لصافي التدفق النقدي التشغيلي، مما انعكس على تذبذب نسب العائد الى حقوق الملكية وفقاً للاساس النقدي.

- فندق بابل. تراوحت نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي ما بين (23.10% و 100.99%). حقق الفندق اعلى نسبة للعائد على حق الملكية سنة 2016، إذ بلغت 100.99%؛ بسبب التقارب في مبلغ صافي التدفق من التشغيلي وحق الملكية. اما اقل نسبة فكانت عام 2020؛ بسبب الانخفاض الحاد في التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة ب 2019 و 2021، كما هناك انخفاض في حق الملكية مقارنة بالسنوات 2019 و 2021 و 2022. مع ذلك تدل المؤشرات إستمرارية الفندق للفترات القادمة.

- فندق بغداد. تراوح العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي ما بين (-1.29% و 39.97%). حقق الفندق اعلى نسبة للعائد على حق الملكية سنة 2017، إذ بلغت 39.97%؛ بسبب ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي 2,856 مليون دينار. اما اقل نسبة فكانت عام 2020 -1.29%؛ بسبب تحقيق صافي تدفق نقدي سالب الذي كان -86 مليون دينار والذي يعد اقل صافي تدفق نقدي تشغيلي خلال فترة الدراسة. مع ذلك كانت جميع نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً للاساس النقدي موجبة عدا عام 2020 بسبب جائحة Covid-19. يرى الباحثان يمكن للفندق الإستمرار، بالرغم من انخفاض مؤشر العائد على حق الملكية استناداً الى التدفق النقدي التشغيلي. ولكن هناك حاجة للتطوير في السنوات القادمة.

- فندق عشتار. تراوح العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي لفندق عشتار ما بين (-13.63% و 1.03%). من خلال الجدول (6)، يُلاحظ تحقيق الفندق لقيم سالبة؛ بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية التي حققها الفندق للأعوام 2017، 2020، 2021. يمكن القول تكرر تحقق زيادة المصروفات عن الإيرادات النقدية امر ضار بقدرة الفندق على الإستمرار للفترات اللاحقة، إذ ينبغي إعادة النظر بالتدفقات النقدية الداخلة من العمليات التشغيلية.

- فندق المنصور. تراوح العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي لفندق المنصور ما بين (-6.59% و 49.71%). من خلال استعراض نسبة العائد الى حقوق الملكية وفقاً للأساس النقدي يُلاحظ تحقيق الفندق نسبة سالبة في عام 2021؛ بسبب تأثير جائحة Covid-19. وقد استطاع الفندق عام 2022 من تحقيق صافي تدفق من النقد التشغيلي 1359 مليون دينار بنسبة عائد على حق الملكية 35.33%. يمكن القول استطاع الفندق من تجاوز النسبة السالبة للعائد على حق الملكية عام 2021 وهناك امكانية لتحسين المؤشرات المالية وتحقيق الإستمرارية للعام القادم.

جدول (6) نسبة العائد الى حق الملكية وفقاً للاساس النقدي (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

فندق بابل							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
5,567	6,526	2,082	5,865	3,823	2,304	2,557	صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)
12,631	10,412	9,012	11,550	7,393	4,331	2,532	حقوق الملكية (2)

نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	100.99 %	%53.19	%51.71	50.77 %	23.10 %	62.68 %	44.07 %
فندق بغداد							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)	394	2,856	1,738	2,227	(86)	229	2,029
حقوق الملكية (2)	7,056	7,145	7,529	7,947	6,640	8,755	9,865
نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	%5.58	%39.97	%23.08	28.02 %	%1.29-	%2.62	20.57 %
فندق عشتار							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)	121	(1,409)	34	35	(990)	(246)	13
حقوق الملكية (2)	11,703	10,340	12,915	13,280	10,500	9,242	7,823
نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	%1.03	%13.63-	%0.26	%0.26	%9.43-	%2.66-	%0.16
فندق المنصور							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي (1)	965	89	1,616	1,176	712	(196)	1359
حقوق الملكية (2)	1,941	3,054	3,332	4,207	3,382	2,976	3,846
نسبة العائد الى حقوق الملكية (1) ÷ (2)	49.71 %	%2.91	%48.49	27.95 %	21.05 %	%6.59-	35.33 %

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

من خلال التحليل السابق يمكن القول، يعد فندق بابل الاعلى من ناحية المؤشرات المالية وفقاً لأساس الاستحقاق والنقدي من حيث البقاء والإستمرار في القطاع، ثم يأتي فندق بغداد بالمرتبة الثانية، ويليه فندق المنصور، واخيراً فندق عشتار الذي يعد ذا مؤشرات مالية منخفضة.

7. نسبة تقويم جودة الارباح

تعطي هذه النسبة الوجه الاخر لمؤشر النشاط التشغيلي للفنادق وبالتالي فهي توضح القدرة على توليد النقد من العمليات التشغيلية اي الموجودات المتداولة. عندما تكون النسبة اكثر من الواحد صحيح وهي النسبة المفضلة عند المستثمرين، ذلك يشير الى قدرة الفندق على سداد الالتزامات قصيرة الاجل وانها بوضع مالي جيد. اما الفنادق التي تحقق نسبة اقل من الواحد فيدل على ان الفندق قد ولد امولاً نقدياً اقل مما يحتاجه لتسديد الالتزامات القصيرة الاجل، وبالتالي وجود مشكلة تمويلية تحتاج الى معالجة.

- فندق بابل. يبين الجدول (7)، ان الفندق قد حقق نسبة اعلى من واحد صحيح في السبع سنوات مدة الدراسة اي من عام 2016 الى عام 2022، والعام الوحيد الذي حقق فيه الفندق نسبة اقل من الواحد صحيح هو 2017 اذ بلغت النسبة (98.97 %)، كما يتوضح ان اعلى نسبة تحققت لهذا الفندق كانت (260.65 %) عام 2016.

- فندق بغداد. يبين الجدول (7)، ان الفندق حقق نسبة اعلى من واحد صحيح في السبع سنوات مدة الدراسة اي من عام 2016 الى عام 2022، والعام الوحيد الذي حقق فيه الفندق نسبة اقل من الواحد صحيح هو 2017 اذ بلغت النسبة (98.97 %)، كما يتوضح ان اعلى نسبة تحققت لهذا الفندق كانت (260.65 %) عام 2016.

- فندق عشتار. لم يحقق الفندق نسبة اعلى من الواحد الصحيح في اي عام من اعوام البحث.

- فندق المنصور. حقق فندق المنصور نسبة اعلى من الواحد الصحيح في ثلاث سنوات وهي 2016 و2018 و2019، اذا تراوحت النسب بين (120%) و(189.23%). وبالتالي ومن خلال تحليل الجدول (7)، يلاحظ ان فندق بابل كان هو الفندق الافضل من حيث توليد التدفقات النقدية قصيرة الاجل من العمليات التشغيلية.

جدول (7) نسبة مؤشر دليل النشاط التشغيلي (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

فندق بابل							
2022	2021	2020	20019	2018	2017	2016	
5,567	6,526	2,082	5,865	3,823	2,304	2,557	صافي التدفق النقدي التشغيلي (أ)
4,115	4,759	1,974	3,845	3,201	2,328	981	صافي الدخل التشغيلي (ب)
134.28 %	137.13 %	105.47 %	152.53 %	119.43 %	98.97 %	260.65 %	مؤشر دليل النشاط التشغيلي (أ) ÷ (ب)
فندق بغداد							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
2,029	229	86-	2,227	1,738	2,856	394	صافي التدفق النقدي التشغيلي (أ)
2,225	2,226	999	2,384	2,160	2,180	3,427	صافي الدخل التشغيلي (ب)
91.19 %	10.28 %	8.6- %	93.41 %	80.46 %	131 %	11.49 %	مؤشر دليل النشاط التشغيلي (أ) ÷ (ب)
فندق عشتار							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
13	(246)	(990)	35	34	(1,409)	121	صافي التدفق النقدي التشغيلي (أ)
(1893)	(2,210)	(1,753)	0,420	3,017	1,200	2,014	صافي الدخل التشغيلي (ب)
0.68- %	11.13 %	56.47 %	8.33 %	1.13 %	- 117.4 %	6 %	مؤشر دليل النشاط التشغيلي (أ) ÷ (ب)
فندق المنصور							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
1359	(196)	712	1,176	1,616	89	965	صافي التدفق النقدي التشغيلي (أ)
1241	(395)	(1,017)	971	854	1,838	804	صافي الدخل التشغيلي (ب)
157.85 %	49- %	70- %	121.11 %	189.23 %	4.84 %	120 %	مؤشر دليل النشاط التشغيلي (أ) ÷ (ب)

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى التقارير المالية المنشورة.

3-3 التحليل الاحصائي وإختبار الفرضيات

1. إختبار الفرضيات الإحصائية

- H0:** توجد فروق معنوية ما بين أساسي الإستحقاق والنقدي عند تقييم المدقق لمؤشرات إستمرارية وحدات الاعمال.
- H1:** لا توجد فروق معنوية ما بين أساسي الإستحقاق والنقدي عند تقييم المدقق لمؤشرات إستمرارية وحدات الاعمال.
- تنبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية وهي كالآتي:

اولاً: الدخل التشغيلي

H0: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي

H1: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي

يلاحظ حسب الجدول (8)، نتائج التحليل وكالاتي:

1. **فندق بابل:** كانت قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 ويعني قبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي ولصالح الاساس النقدي. إذ بلغ المتوسط له 1.2328 وبلغ فرق المتوسطات 0.37530 وبلغت قيمة t -2.201

2. **فندق بغداد:** قيمة sig هي 0.009 اقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي وبلغ فرق المتوسطات 0.4428 وبلغت قيمة t 3.843

3. **فندق عشتار:** كانت قيمة sig هي 0.025 اقل من مستوى الدلالة 0.05 هذا يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، وهي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي وبلغ فرق المتوسطات 0.3106 وبلغت قيمة t 2.962

4. **فندق المنصور:** ان قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 حيث بلغت 0.283 وهذا يعني قبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للدخل التشغيلي ولصالح اساس الاستحقاق حيث بلغ المتوسط له 0.3371 وبلغ فرق المتوسطات 0.1564 وبلغت قيمة t 1.179

الجدول (8) اختبار الفرضيات الاحصائية للدخل التشغيلي

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى SPSS.

الدخل التشغيلي	فندق بابل	فندق بغداد	فندق عشتار	فندق المنصور
اساس الاستحقاق	0.8575	0.7483	0.4383	0.3371
المتوسط				
الانحراف المعياري	0.3228	0.2004	0.3155	0.2857
الاساس النقدي	1.2328	0.3055	0.1276	0.1807
المتوسط				
الانحراف المعياري	0.4456	0.2751	0.1852	0.1082
فرق المتوسطات	0.37530	0.4428	0.3106	0.1564
قيمة t	-2.201	3.843	2.962	1.179
Sig	0.070	0.009	0.025	0.283

ثانياً: العائد على الاستثمار

H0: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي العائد على الاستثمار

H1: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي العائد على الاستثمار

يلاحظ حسب الجدول (9)، نتائج التحليل كالاتي:

1. **فندق بابل:** ان قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد على الاستثمار ولصالح الاساس النقدي حيث بلغ المتوسط له 0.3142 وبلغ فرق المتوسطات -0.0840 وبلغت قيمة t -2.253

2. فندق بغداد: ان قيمة sig هي 0.300 وهي اعلى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد لصالح اساس الاستحقاق حيث بلغ المتوسط 0.1994 و بلغ فرق المتوسطات 0.04531 وبلغت قيمة t 1.134

3. فندق عشتار: ان قيمة sig هي 0.052 اعلى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة، وقبول فرضية العدم "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد لصالح اساس الاستحقاق"، بلغ المتوسط 0.0342، بلغ قيمة t 2.411

4. فندق المنصور: ان قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 حيث بلغت 0.613 وهذا يعني قبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد لصالح اساس وبلغت قيمة t 0.534

الجدول (9) إختبار الفرضيات الاحصائية للعائد على الاستثمار

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى SPSS

العائد على الاستثمار		فندق بابل	فندق بغداد	فندق عشتار	فندق المنصور
اساس الاستحقاق	المتوسط	0.2302	0.1994	0.0342	0.1346
	الانحراف المعياري	0.0604	0.0615	0.0184	0.0898
الاساس النقدي	المتوسط	0.3142	0.1541	0.0101	0.1704
	الانحراف المعياري	0.0972	0.1071	0.0143	0.1083
	فرق المتوسطات	-0.0840	0.04531	0.02403	-0.03580
	قيمة t	-2.253	1.134	2.411	-0.534
	Sig	0.065	0.300	0.052	0.613

ثالثاً: العائد على حقوق الملكية

H0: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد على حقوق الملكية

H1: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد على حقوق الملكية

يلاحظ حسب الجدول (10)، نتائج التحليل كالاتي:

نتائج التحليل يلاحظ حسب الجدول اعلاه ما يأتي

1. فندق بابل: ان قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول فرضية العدم، وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد على حقوق الملكية لصالح الاساس النقدي حيث بلغ المتوسط له 0.5520 و بلغ فرق المتوسطات 0.1596 وبلغت قيمة t -1.911

2. فندق بغداد: ان قيمة sig هي 0.195 وهي اعلى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية البديلة، وقبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد لصالح اساس الاستحقاق حيث بلغ المتوسط 0.2409 و بلغ فرق المتوسطات 0.0678 وبلغت قيمة t 1.459

3. فندق عشتار: ان قيمة sig هي 0.044 اقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض العدم وقبول الفرضية البديلة وهي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد على حقوق الملكية وكما بلغت قيمة t 2.548

4. **فندق المنصور:** ان قيمة sig اعلى من مستوى الدلالة 0.05 حيث بلغت 0.538 وهذا يعني قبول فرضية العدم وهي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اساسي الاستحقاق والنقدي للعائد ولصالح اساس النقدي وبلغت قيمة t 0.653

الجدول (10) اختبار الفرضيات الاحصائية للعائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحثان إستناداً الى SPSS

العائد على حقوق الملكية	فندق بابل	فندق بغداد	فندق عشتار	فندق المنصور
اساس الاستحقاق	0.3923	0.2409	0.1316	0.1991
الانحراف المعياري	0.0925	0.0707	0.0664	0.1346
الاساس النقدي	0.5520	0.1730	0.0391	0.2743
الانحراف المعياري	0.2357	0.1461	0.0540	0.1861
فرق المتوسطات	-0.1596	0.0678	0.0924	-0.0751
قيمة t	-1.911	1.459	2.548	0.653-
Sig	0.105	0.195	0.044	0.538

4. الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا القسم من البحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثان والتوصيات المقابلة لها.

4.1 الإستنتاجات

1. تعطي المعلومات المعدة وفقاً لأساس الإستحقاق صورة غير كافية حول استمرارية الوحدات الفندقية لمدة سنة واحدة؛ بسبب اعتماد بياناتها على التقديرات، والتخصيصات والمستحقات التي بدورها تخضع لتوجهات الإدارة.
2. يساعد استخدام مؤشرات مالية وفقاً لأساسي الإستحقاق والنقدي على تحديد وتحليل استمرارية من قبل المدقق.
3. حققت وحدات الاعمال عَيِّنة البحث نتائج نشاط منخفضة بسبب الازمة الصحة التي عصفت بعالم الاعمال بشكل عام والسياحة بشكل خاص.
4. أشارت نتائج التحليل الاحصائي لوحدة الاعمال العاملة في النشاط النقدي عَيِّنة البحث الى، وجود فروق إحصائية بين نسب أساس الإستحقاق ونسب الأساس النقدي، مما يتطلب اخذها في الحسبان من قبل المدقق عند تقييم استمرارية وحدة الاعمال محل التدقيق.

4.2 التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات هي كالآتي:

1. تُبرز المؤشرات المالية المُعتمدة في هذا البحث أهمية استخدامها، لما لها من دور فاعل في توضيح مدى إستمرارية الوحدات الفندقية في مزاوله أنشطتها.
2. عند قيام المدقق بتقييم مدى إستمرارية الوحدات الفندقية، يجب التأكد من أن هذه الوحدات تواصل نشاطها بصورة طبيعية، ولا توجد مؤشرات على تصفيتها أو تقليص عملياتها.
3. يتعين على المدقق، أثناء فحصه للوحدات الفندقية، تضمين فقرة توضح مدى استمرارية الوحدة خلال فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً.

4. يجب على إدارة الوحدات الفندقية تقديم إقرار رسمي بشأن الإستمرارية، ليعتمد كأحد أدلة الإثبات الرئيسية التي يستند إليها المدقق في تقييمه.
5. من الضروري أن يقوم كل من المدقق وإدارة الوحدات الفندقية بإجراء تقييم سنوي لمدى إستمرارية النشاط، مع توضيح ذلك في تقريره الإداري والمدقق على حد سواء.
6. يتوجب على إدارة فندق عشتار مراجعة سياستها البيعية بهدف تعزيز قدرة الفندق على الإستمرار في ممارسة نشاطه، وينطبق الأمر ذاته على فندق المنصور.
7. تحتاج إدارتنا فندقي عشتار والمنصور إلى إعادة النظر في قدرة الفندقين على تلبية متطلبات التدفقات النقدية، بما يضمن الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهما.

المصادر

1. التقارير المالية لفندق بابل للمدة (2016-2022).
2. التقارير المالية لفندق بغداد للمدة (2016-2022).
3. التقارير المالية لفندق عشتار للمدة (2016-2022).
4. التقارير المالية لفندق المنصور للمدة (2016-2022).
5. الأمين، ماهر عياش، 2016، مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570- دراسة ميدانية في البيئة السورية، مجلة جامعة تشرين للمبحاث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، عدد 4، ص 49-70.
6. جمعة، احمد حلمي، 2012، المدخل الى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. حمدان، علاء محمد موسى، 2012، العوامل المؤثرة في جودة الارباح: دليل من الشركات الصناعية الاردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 20، عدد 1، ص 265-301.
8. حنان، بوميصة، 2021، دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار حسب المعيار الدولي 570 للتدقيق، مجلة ربحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد الحادي عشر، ص 26-47.
9. الرحيم، رضا محمود محمد عبد، 2020، أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 المعدل لسنة 2015 بشأن الإستمرارية على قراري الإستثمار ومنح الانتماء: دراسة تجريبية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية- كلية التجارة المجلد الرابع، العدد 2، ص 1-94.
10. شريقي، عمر، 2016، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد التاسع عشر. ص 221-240.
11. قندوس، رامي بسام بكر، 2017، درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم 570 "فرض الإستمرارية" وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية في كلية ادارة الاعمال/ جامعة الشرق الاوسط.
12. كساب، ياسر السيد، 2024، مدى التزام المراجع الخارجي باستخدام المؤشرات المالية الواردة بمعيار المراجعة الدولي رقم 570 للحكم على مدى مناسبة استخدام الإدارة لاساس الإستمرارية عند إعدادها للقوائم المالية واثرها على تقرير- دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 8، عدد 1، ص 423-465.
13. كيسو، دونالد، جيري ويجانت، 2022، المحاسبة المتوسطة- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الأول، تعريب د. احمد عبده الصايغ، محمد سعد احمد حسين، محمود السيد، محمد فوزي محمد، دار حميثرا للنشر.
14. مجي، احمد حسين، 2019، قياس مستوى جودة الارباح المحاسبية وتأثيرها في القرارات الاقتصادية للمستثمرين/دراسة تطبيقية لبعينة من مصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 24

15. Afifa, Malik Abu, Fares Alsufy, Ahmad Abdallah, (2020), Direct and Mediated Associations among Audit Quality, Earnings Quality, and Share Price: The Case of Jordan, International Journal of Economics and Business Administration, Vol.8, No. 3, Pp.500-516.

16. Arens, Alvin A., Randai J. elder, Mark S. Beasley, Chris E. Hogan, (2017), Auditing and assurance services, Pearson Education, Inc.
17. Arian, Adam G., (2024), Sustainability and Earnings Quality: The Role of Management Control Systems, Pp.1-44. DOI:10.2139/ssrn.4985594.
18. Bagshaw, Katharine, (2013), Audit and Assurance Essentials for Professional Accountancy Exams, Wiley publishes.
19. Carson, Elizabeth, Neil Fargher, Marshall Geiger, Clive Lennox, K. Raghunandan, Marleen Willekens, (2013), Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis Available to Purchase, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 32, No.1, Pp. 353–384.
20. Chada, Swechha, Gopal Varadharajan, (2024), Earnings quality, institutional investors and corporate cash holdings: evidence from India, International journal of managerial finance, Vol. 20, No. 1, Pp. 247 – 277. DOI: 10.1108/IJMF-05-2022-0224.
21. Demerjian Peter., Lev Baruch, Sarah Mc Vay., (2006), "Managerial Ability and Earnings Quality", Working Paper University of Michigan.
22. Demmer, Matthias, (2015), Improving Profitability Forecasts with Information on Earnings Quality, School of Business & Economics, Pp. 1-46
23. Francis, Jennifer, Ryan Lafond, Per M. Olsson, Katherine Schipper, (2004), Cost of Equity and Earnings Attributes, The Accounting Review, Vol. 79, No. 4, Pp. 967-1010.
24. Healy, Paul M., James Michael Wahlen, (1999), A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting, Accounting Horizons, Vol.13, Pp. 365-401.
25. Hermanns, Severine, (2006), Financial Information and Earnings Quality;a Literature Review", Working Paper Facultes Universitaires- Notre DameDe La Paix.
26. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), (2020), "Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements.
27. Jim-Suleiman Saratu Lassa, Adzor Ibiameke, (2021), Understanding Financial Reporting and Earnings Quality: A Review of Concepts, Determinants and Measurement Approaches, Pp. 1-20, Dol. 10.2139/ssrn.4086933.
28. Kaussar, Asad, Richard J. Taffler, Christine Tan, (2009), The Going-Concern Market Anomaly, Journal of Accounting Research, Vol. 47, No. 1, Pp. 213-239.
29. Koh, Hian Chye, Chan Kee Low, (2004), Going concern prediction using data mining techniques, Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. 3, Pp. 462-476.
30. Louwers, Timothy J., Penelope L. Bagley, Allen D. Blay, Jerry R. Strawser, Jay C. Thibodeau, (2021), Auditing & Assurance Services Published by McGraw Hill LLC.
31. Menon, Krishnagopal, David D. Williams, (2010), Investor Reaction to Going Concern Audit, The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 85, No., Pp. 2075–2105.
32. McNichols, Maureen F., (2002), Discussion of the Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors Available to Purchase, The Accounting Review, Vol. 77, No. 1, Pp. 61–69.
33. Parida, Mamatanjali, Dushyant A. Mahadik, (2023), Role of Creditors in Monitoring Earnings Quality: a Study on Indian Firms, Journal of Commerce and Accounting Research, Vol. 12, No. 4, Pp. 22- 31.
34. Penman, Stephen H., (2002), "The Quality of Financial Statements Perspectives from the Recent Stock Market Bubble", Accounting Horizons, Vol. 17, No. 1, Pp. 1-42.

35. Penman, Stephen H., Xiao-Jun Zhang, (2002), Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns, The Accounting Review, Published By: American Accounting Association, Vol. 77, No. 2, Pp. 237-264.
36. Richardson, S., R. G. Sloan, M. Soliman, I. Tuna, (2001) "Information in Accruals about the Quality of Earnings", working paper, university of Michigan Business School.
37. Trana, Melchior Gromis di, Simona Alfiero, (2019), The Role of The ISA 570 Adverse Key Financial Ratios in Going Concern Assessment in Italy, Corporate Ownership & Control / Vol. 16, No. 4, Pp. 8-18.
38. Takhtaei, Nasrollah, Hassan Karimi, (2013), Relative Ability of Earnings Data and Cash Flow in Predicting Future Cash Flows, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 3, No. 1, Pp. 214-226.
39. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson, Wayne B. Thomas, Jennifer Winchel (2023), Intermediate Accounting, 11ed, Mc Graw- Hill Higher.
40. Socol, Adela, (2010), Significant Doubt About The Going Concern Assumption In Audit, Annales Universitatis series Economica, Vol. 1, No. 12. P. 293.
41. Wajar, Istiqlal Jumaah, Sohad Sabih Faraj Alsaffar, Mohammed adil Mohammed, (2020), "The Accounting Information Gap in the Tourism Industry and Its Reflection on the Decisions of Users of Financial Reports", International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 13, Issue 9.